



بقلم: نزار قاسم محمد

الخصخصة وأبعادها في العراق

ولكنه يستند إلى قطاع خاص خلاق ورأسمالية شعبية قوية يستطيعان مع مرور الزمن إحداث واقع يفرض نفسه على النخب الأرستقراطية المسيطرة الآن، بحيث يدفعها إلى تقديم شيء إيجابي يتجاوز البطولات والأمانى.

إن الصراع حول الخصخصة هو صراع اجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية والتقدم، فبينما نرى أن الملكية هي هدف للسيطرة والقوة بالنسبة لرأس المال، يرى غيرنا أنها وسيلة لتحقيق عدالة التوزيع والتنمية المستدامة للمجتمع. وإذا عدنا إلى تفسير هذا الصراع نجد أن نشأة القطاع العام يعود إلى مرحلة الاستعمار الإنجليزي الذي أقام المرافق العامة لإحكام سيطرته واستغلاله للموارد المحلية، وبعد الاستقلال اتجهت الحكومات إلى تأميم رأس المال الأجنبي ومصادرته، وهو الذي شكل النواة الأولى للقطاع العام. وفي واقع كالعراق نرى أن هناك أسباباً موضوعية تدعو إلى تطبيق نظام الخصخصة، منها:

لا بد من القول بادئ ذي بدء، بأن الخصخصة لا تشكل وصفة سحرية ولا حلاً لجميع المشكلات الاقتصادية، فضلاً عن ذلك فإن الجدال بين الموقف المؤيد لاقتصاد السوق والمناهض له جدل غير متوازن بسبب عدم وجود نظرة شاملة لعيوب هيمنة دور الحكومات على الاقتصاد. ولو فرضنا أن التنمية يمكن تحقيقها بالطريقتين، نجد أن الاعتماد على القطاع الخاص ينمي الإبداعية بين أفراد الشعب ويشجعهم على العمل والكسب واقتحام المخاطر والأسواق، بينما يصبح الإنسان في الدول التي تعتمد على القطاع العام اتكالياً. ومع ذلك لا تزال النظرة إلى القطاع الخاص في العراق متفاوتة، لأن البنى الاجتماعية التي قادت الطريق إلى سيطرة القطاع العام ما زالت هي المسيطرة، ولا يعقل منطقياً أن تقوم هي نفسها بتفكيك ما بنته.

إن الخصخصة - في حال تحققها في العراق بصورة مثالية - ستؤدي بلا شك إلى نشوء اقتصاد قد لا يكون مثالياً،

**خبير
الخصخصة
واققتصاد
السوق،
وزارة
الصناعة
والمعادن**



**نشأة القطاع
العام يعود إلى
مرحلة الاستعمار
الإنجليزي
الذي أقام
المرافق العامة
لإحكام سيطرته
واستغلاله
للموارد
المحلية، وبعد
الاستقلال اتجهت
الحكومات إلى
تأميم رأس
المال الأجنبي
ومصادرته، وهو
الذي شكل النواة
الأولى للقطاع
العام.**

الصعوبات التي تواجه الخخصة في العراق:

1. الصعوبات العقائدية والفكرية والنفسية، فالخخصة تثير الكثير من الحساسيات والشجون والجدل وأهم الأسباب لذلك هو العداء النفسي المستحکم للقطاع الخاص.
2. الصعوبات السياسية، إذ إن العودة إلى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية يولد شعورًا بعدم الاطمئنان.
3. الصعوبات الاجتماعية، المتمثلة في الإحساس بالخوف من فقدان العمل وخاصة لمحدودي الدخل.
4. محاصصة الخخصة، أي ما الذي يكفل ألا تنسحب السياسة على الخخصة، وبالتالي توزيع القطاع العام على شركات محسوبة على قيادات سياسية معينة.

قانون الخخصة:

إن عملية الخخصة لا يمكن أن تنجح إذا

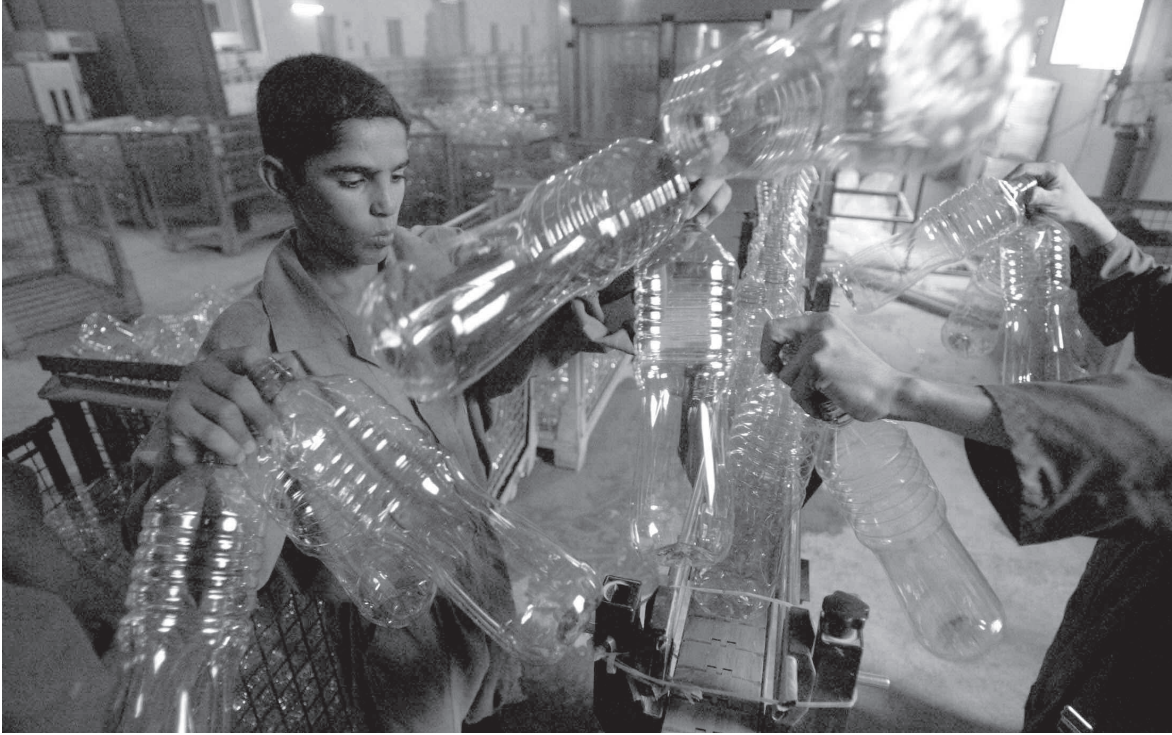
أسباب إدارية تقوم على أساس انعدام الكفاءة في القطاع العام بسبب انعدام الحساب الاقتصادي لدى الإدارات، وبالتالي انعدام العقلانية، فالقطاع العام مشاع للمحاسبين.

أسباب اقتصادية وتكمن في أن الاقتصاد الشمولي المؤمن بالفكر التدخلي يعطل آلية اقتصاد السوق، ويستبدلها على شكل تخطيط يعتقد أنه عقلاني، وتكون النتيجة اختلالاً في توزيع المصادر الاقتصادية وتفاوتاً في مستوى العيش، وحدوث تدهور مريع في قيمة النقد.

الفساد في الإدارة الحكومية بسبب انعدام المثل الأخلاقية وانعدام الشفافية بالكامل.

ضرورة الاستثمار والتنمية والأخذ بمبادئ الحساب الاقتصادي الذي يقتضي حل وتصفية الشركات الخاسرة وزيادة كفاءة الشركات الربحية مما يؤدي إلى تحسن الاقتصاد.

ضغوط المنظمات الدولية لدفع الدول النامية باتجاه اقتصاد السوق مستخدمة أدوات الترغيب والترهيب.



لم تكن شفافة تمامًا، ومنظمة بقانون يحتوي على عدة ضمانات، منها مثلاً، تشكيل مجلس أعلى للخصخصة يشرف على العملية برمتها ويتأكد من تطبيق القانون بحذافيره. لقد قدمت وزارة الصناعة والمعادن مثل هذا القانون الذي سمي: "قانون الإصلاح الاقتصادي"، والذي لا يزال يقبع في أروقة مجلس الوزراء منذ ثلاث سنوات، وبرغم كوني غير مطلع على تفاصيله فإني أعتقد أن المشروع لم يأخذ حقه من النقاش في الرأي العام وصولاً إلى إنضاجه بالشكل الأمثل، ويعود ذلك إلى الظروف التي كان يمر بها البلد وقت تقديمه إذ كانت الأولوية لفرض الأمن. فالقانون يجب أن يكفل حق الدولة التي تحتفظ بالسهم الذهبي، ما يخولها مثلاً نقض قرار انتقال ملكية الأسهم من مستثمر إلى آخر إذا كان هذا الانتقال لا يتناسب مع مصلحة الدولة العليا.

ولا يجوز ربط الخصخصة بهموم ومشاكل تتعلق بالخزانة، وإنما يجب النظر إليها في إطار إصلاح شامل

**عملية
الخصخصة لا
يمكن أن تنجح
إذا لم تكن
شفافة تمامًا،
ومنظمة بقانون
يحتوي على عدة
ضمانات، مثل
تشكيل مجلس
أعلى للخصخصة
يشرف على
العملية برمتها،
ويتأكد من
تطبيق القانون
بحذافيره.**



لا يجوز ربط
الخصخصة
بمهوم ومشاكل
تتعلق بالخرزانة،
وإنما يجب
النظر إليها في
إطار إصلاح
شامل سياسي
واقتصادي
وإداري، يهدف
إلى تحسين أبعاد
التنمية على
المدى المتوسط
والطويل.

1. المهجرين .
2. توسيع قاعدة الضريبة بنقل مرافق عامة اقتصادية إلى القطاع الخاص، وما يخدم ذلك من هدف تنويع مصادر الدخل للتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد .
3. زيادة ملكية الأسهم من الجمهور سوف تتيح لجميع المواطنين المشاركة في المنافع، فالحكومة ستقوم بعرض الأسهم على الجمهور مع تحديد الحد الأعلى من الأسهم التي يمكن للشخص الواحد أن يحوزها، على أن يتم تسعير الأسهم بشكل يجعلها في متناول جميع المواطنين، مما يضيفي على الخصخصة طابعاً ديمقراطياً .
4. تطوير وتنويع الأسواق المالية بتشجيع المواطنين على إعادة مدخراتهم الخارجية إلى العراق من أجل استثمارها في الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات .

سياسي واقتصادي وإداري، يهدف إلى تحسين أبعاد التنمية على المدى المتوسط والطويل، وعليه فقبل البدء بمشروع الخصخصة ينبغي إعادة تحديد مفهوم القطاع العام، والتمييز بين المؤسسات المنبثقة أصلاً من هذا القطاع وبين تلك التي أدخلت إليه، فالأولى ترتبط بالتعليم والصحة... إلخ ويجب أن لا تشملها الخصخصة، أما بالنسبة للمؤسسات العامة الأخرى فيجب أن تكون الأولوية بالخصخصة للمؤسسات الموروثة من القطاع الخاص، ثم تعقبها المؤسسات الأخرى المنخرطة في القطاع العام بالمعنى الواسع للكلمة .

وأخيراً، فبالإضافة إلى ما تقدم يمكن أن تخدم الخصخصة الأهداف الرئيسية التالية:

1. زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية، وتخصيص مزيد من الموارد للمناطق المحرومة، لأن الخصخصة سوف تحرر موارد مالية يمكن توجيهها باستثمارات طويلة الأجل، كالعناية بالصحة وعودة